

إدارة الصراع الاقتصادي مع إسرائيل

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر (*)

لقد نتج عن اجتماع مؤتمر القمة العربية الذى عقد بمصر فى أكتوبر ٢٠٠٠م ثم مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد بقطر فى ديسمبر ٢٠٠٠م وتدعيماً لانتفاضة الأقصى فى فلسطين، فكرة المقاطعة الاقتصادية لكل من إسرائيل وأمريكا والتى لقيت ترحيباً شعبياً هائلاً لدى جماهير المسلمين والعرب.. ولكن للأسف بقيت الفكرة دون إدارة واعية تعمل على تحقيق أهدافها، حيث تم الاتفاق على عقد اجتماع وزراى فى سوريا بمقر المكتب الدائم للمقاطعة التابع لجامعة الدول العربية، بعد أن توقفت اجتماعات المكتب منذ عام ١٩٩٣م لدراسة سبل وآليات تطبيق المقاطعة ولكن لم يحضر أحد من الوزراء وماتت فكرة إحياء المقاطعة رسمياً رغم أهمية دورها فى إدارة الصراع مع إسرائيل والرغبة الملحة من الشعوب لتنفيذ المقاطعة والكتابات العديدة فى جميع الصحف وبرامج التليفزيون لكبار المفكرين، والأمر لا يتعلق فقط بفكرة المقاطعة الاقتصادية وإنما بكيفية إدارة الصراع الاقتصادى مع إسرائيل بجوانبه المتعددة والذى نشير فى هذه المقالة إلى موضوعاته وأبعاده طبقاً لما يلى:

أولاً: الصراع العربى الإسرائيلى: من المؤكد أنه منذ التفكير فى إنشاء وطن لليهود فى فلسطين تحولت المنطقة إلى منطقة صراع نتج عنه مشاكل عديدة ويمكن أن نسميه صراع الوجود لإسرائيل والتى استطاعت أن تنتصر فيه وتكوّن دولتها التى خطط لها ويصبح لها وجود إقليمى

وعالمي معترف به، وللعمل على نجاحها في صراع الوجود هذا نتج صراع عسكري كلف المنطقة أربع حروب منتظمة في أعوام ٤٨، ٥٦، ٦٧، ١٩٧٣ ومعارك مستمرة على مدى فترة صراع الوجود وانتهى الموقف الحربي الآن إلى مواجهة بين حجارة فلسطينية ومدافع وطائرات وبنادق إسرائيلية مازالت مستمرة حتى الآن ، وبعد حرب ١٩٧٣ بدأ الصراع السياسي على مائدة المفاوضات الذي وصل بعد حوالي ثلاثين عاماً إلى سلام بارد أو لا سلام بالمرة، حيث وصل الأمر إلى مناشدة العرب وأمريكا وإسرائيل بالعمل على بدء جولات السلام من نقطة البداية..

ثانياً: الصراع الاقتصادي مع إسرائيل: من المؤكد أن كلا من صراع الوجود وما تبعه من الصراع العسكري والسياسي له آثار اقتصادية سيئة على المنطقة يتمثل بداية في استيلاء إسرائيل على قطعة غالية من الأراضي العربية بما تحويه من موارد اقتصادية وحرمان أصحابها الأصليين منها، ثم توالى الخسائر الاقتصادية على العالم العربي بالصراع العسكري الذي استنزف الكثير من الموارد الاقتصادية، ولم تنته الآثار الاقتصادية للصراع مع إسرائيل إلى هذا الحد، ولكنها وإدراكاً منها بأن القوة الاقتصادية هي السبيل لتأكيد وجودها وكسبها في كل المعارك بدأت صراعاً اقتصادياً مباشراً مع العرب يقوم بالدرجة الأولى على محورين هما:

المحور الأول: محاولة السيطرة على اقتصاديات الدول العربية حتى تستطيع أن تؤثر فيه لصالحها.

المحور الثانى: العمل على إضعاف اقتصاديات الدول العربية لى تقل القدرة التنافسية للعرب فى مواجهتها.

ثالثاً: بعض الأساليب الإسرائيلية فى الصراع الاقتصادى: تتبع إسرائيل فى صراعها الاقتصادى مع العرب أساليب ظاهرة وأساليب خفية يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلى:

أ - أما الأساليب الظاهرة فتتمثل فى الآتى:

١- الدعوة التى تبنتها إسرائيل لإنشاء ما سى بالسوق الشرق أوسطية والتى تستطيع إسرائيل من خلالها النفاذ إلى اقتصاديات الدول العربية والسيطرة عليها تدخل فيها شريكه بالإدارة والتكنولوجيا ويدخل العرب بالأموال والموارد والأسواق المتسعة والقوة البشرية العاملة، ولقد انتهت هذه المحاولة بالفشل. أو التوقف المؤقت لحين وجود فرصة لإحيائها باسمها أو تحت اسم آخر.

٢- عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع بعض الدول العربية وفتح مكاتب تجارية لها فى بعض الدول إلى جانب بعض عمليات التصدير والاستيراد وانتقال العمالة.

٣- إنشاء فروع لبعض الشركات الصهيونية العالمية فى بعض البلاد العربية مثل محلات مارك أند سبنسر.

ب - وأما الأساليب الخفية:

فهى التى تتم بطرق يصعب التعرف عليها وبسياسة الخطوة خطوة وفى انسيابية لا تحدث دويماً وتحت شكل ظاهرى مقبول يخفى وراءه الغرض الأساسى منها، ومن هذه الأساليب ما يلى:

١ - النفاذ إلى الاقتصاديات العربية من خلال الاستثمار الأجنبى

- ١ - التنفيذ إلى الاقتصاديات العربية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، عن طريق سياسة الخصخصة التي تعرض فيها بعض شركات القطاع العام للبيع لمستثمر واحد حيث تتخفى إسرائيل بواسطة المستثمرين اليهود الموالين لها أو إحدى الشركات العالمية التي لليهود سيطرة عليها وبواجهة محلية معلنة ممثلة في بعض المستثمرين الذين يقدمون المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية ويتقدم لشراء الشركة بأموال يهودية وتدار بواسطتهم والأمثلة على ذلك كثيرة ليس هذا مجال الإفصاح عنها.
- ٢ - التنفيذ إلى الاقتصاديات العربية من خلال الاستثمار الأجنبي غير المباشر في البورصات والتي تعمل بواسطته على إرباك العمل في أسواق الأوراق المالية وإضعافها مثلما حدث في جنوب شرق آسيا وفي مصر منذ عام ١٩٩٧م.
- ٣ - التنفيذ إلى الأسواق العربية بأساليب خفية منها إغراق هذه الأسواق بسلع رخيصة الثمن وذات جودة معقولة وعدم كتابة اسم بلد الإنتاج أو المنشأ عليها والأمثلة على ذلك كثيرة منها الريسيفرات ماركة بنجامين .
- ٤ - التنفيذ إلى الأسواق العربية من خلال طرف ثالث عن طريق تصدير سلعها إلى دولة أخرى وكتابة بلد المنشأ على هذه السلع باسم هذه الدولة ثم إعادة تصديرها للبلاد العربية.
- ٥ - محاولة خلق المشاكل والأزمات للاقتصاديات الوطنية العربية يساعدها على ذلك المنظمات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

٦- محاولة عرقلة أى تعاون عربى أو إسلامى فى المجال الاقتصادى.

٧- محاربة الدول العربية فى مجال التجارة العالمية خاصة فى الأسواق الواعدة التى تمثل منفذاً جيداً للتصدير مثل أفريقيا ودول شرق أوروبا.

٨ - التسلل إلى الاقتصاديات العربية من خلال المكاتب الاستشارية والخبراء اليهود من جنسيات مختلفة وتقديم دراسات واستشارات بأجور عالية تنطوى عرقلة التنمية مثلما اكتشف أخيراً فى مشروع فحم المغارة بسيناء وأكدته لجنة الصناعة بمجلس الشعب، ومثل خبراء الزراعة الإسرائيليين العاملين فى مصر أو تدريب خبراء زراعيين من مصر فى إسرائيل وأثر ذلك واضح على تأخر الزراعة المصرية.

٩ - تصدير سلع فاسدة وغير مشروعة مثلما اكتشف فى تصدير مواد زراعية مشعة لمصر والأردن كما أن إسرائيل تعتبر مصدراً رئيسياً لتهريب المخدرات إلى الدول العربية.

هذه بعض الأساليب التى تتبعها إسرائيل فى صراعها الاقتصادى مع العرب فى محاولتها السيطرة على اقتصادياتها وإضعافها.

رابعاً: المدخل الإسرائيلى لإدارة الصراع الاقتصادى مع العرب: إن الصراع الاقتصادى يختلف عن كل من الصراع العسكرى والسياسى، فميدان الصراع العسكرى محدد فى ساحة الحرب، وميدان الصراع السياسى محدد على مائدة المفاوضات ويلتقى فيها الطرفان وجهاً لوجه، أما فى

الصراع الاقتصادي فيمدانه متسع ومتعدد الجوانب ولا يتم اللقاء فيه مباشرة بين الطرفين، كما أن عامل الزمن في كل من الصراع العسكى والسياسى محدد له بداية ونهاية وإن طالعت، أما الصراع الاقتصادي فمعاركه مستمرة، هذا إلى جانب أن إسرائيل فى صراعاها الاقتصادي تتبع فلسفتها المعروفة وهى فلسفة التخريب أو التغريب والتى جاء فيها على لسان أحد كبار منظريها السياسيين «فى صراعك مع العدو حاول أن تخرب بيته، فإن لم تستطع فادخل إلى بيته وأعمل تغييره لدرجة أنه عندما يدخل بيته يشعر أنه غريب فيه».

وإذا كانت المعلومات من أهم مستلزمات إدارة الصراع فإن إسرائيل إما بطريق مباشر أو من خلال حلفائها وخاصة الأمريكان، تحاول فى اهتمام غير مبرر أن تدرس وتجمع المعلومات عن الاقتصاديات العربية كما تحاول أيضاً تقديم التوصيات المضللة سواء بطريق مباشر أو من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية للبلاد العربية والضغط عليها لقبولها، بينما فى المقابل لا نجد نشاطاً عربياً مماثلاً.

وفى هذا السياق أوردت الشواهد التالية باعتبارها تمثل بعض المداخل الإسرائيلية لإدارة الصراع الاقتصادي من جهة، ويؤكد وجود هذا الصراع من جهة أخرى.

* أما الشاهد الأول: فهو قضية الجاسوسية التى اكتشفتها المخابرات المصرية أخيراً بتجنيد إسرائيل لأحد عملائها لتجميع معلومات عن المشروعات الكبرى بمصر والتى مازالت منظورة أمام القضاء.

* وأما الشاهد الثانى: فهو إجبار الدول العربية والإسلامية على إصدار قوانين لمكافحة غسيل الأموال ورغم عدم الاعتراض على ذلك، إلا

أن دوافع وظروف ونتائج ذلك تمثل مدخلاً لإدارة الصراع الاقتصادى فمن المعروف أن جريمة غسيل الأموال مصدرها الأساسى الدول المتقدمة، وأن أمريكا بضغطها على مجلس الأمن أصدر قراره بإلزام الدول خاصة الإسلامية منها بإصدار قوانين لمكافحة غسيل الأموال باعتبار ذلك من الآليات لمكافحة الإرهاب. والأخطر من ذلك أن قوانين مكافحة غسيل الأموال وما تتطوى عليه من ضرورة التعاون مع الجهات والمنظمات الدولية والدول الأجنبية فى توفير المعلومات عن حركة الأموال التى يشتهب أنها تنطوى على عملية غسيل الأموال، سوف يجعل من حق أمريكا وإسرائيل هتك سرية الحسابات فى البنوك وطلب بيانات ومعلومات عنها بما يجعلهم على علم بكل تحركات الأموال العربية.

* أما الشاهد الثالث: فهو ما تقوم به أمريكا ولخدمة إسرائيل أيضاً باتخاذ قرارات ظالمة بتجميد أموال بعض الأفراد والجهات والمنظمات العربية والإسلامية فى البنوك العربية والأجنبية بحجة أنها تمول الإرهاب وبذلك تحرم الاقتصاد العربى والإسلامى من الانتفاع بهذه الأموال.

* وأما الشاهد الرابع: فيتمثل فى ما نشرته جريدة العالم اليوم يوم الأربعاء ٣ يناير ٢٠٠١م عن ما يسمى «بكهنة أمن» وهى مجموعة من الأمريكيين برئاسة سفير أمريكا بالقاهرة دانيال كيرتزر وعضوية نائبه رينو هارنيس ومن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كل من جون ويلكينسون، ومريليارد بيرسون وأن أرئيس، وريتشارد لوبارون وجيمس مارتن، إلى جانب بعض رجال الأعمال المصريين من خجل مشاركتهم فى هذه اللجنة لم يكشف تقرير محضر الاجتماع عن أسمائهم والذين وصفتهم الجريدة بأنهم رجال أعمال وطنيون ولكنهم يقولون ما يود الأمريكان أن يسمعه، وبالنظر فى محضر الاجتماع الذى نشرته الجريدة يتضح أن هذه اللجنة والتى تكونت

عام ١٩٩٥ وعقدت حتى الآن ١٢ اجتماعاً، تقوم في اهتمام غير مبرر وغير متعارف عليه في عمل السفارات والعلاقات الدولية - بدراسة الاقتصاد المصري عن كثب وإصدار مجموعة من التوصيات تخدم مصالحها ومصالح إسرائيل بالدرجة الأولى فكل توصيات اللجنة تخالف السياسة الاقتصادية المصرية التي تتبناها القيادات السياسية والاقتصادية المصرية، كما أنها ضد نبض الشارع المصري وجمهوره صاحب الحق الأصيل في تقرير السياسات الاقتصادية المناسبة له، فعلى سبيل المثال توصى اللجنة بخفض سعر الجنيه مقابل الدولار، والتزوى في إصدار سندات اليورو (العملة الأوروبية الموحدة المنافسة بقوة للدولار) والعمل على سرعة الخصخصة، وخصخصة بنوك القطاع العام، والتوصية بعدم التوسع في أسلوب BOT (وهو أسلوب حديث لإنشاء وتمويل وإدارة المرافق العامة أثبت نجاحه في مصر). وللأسف فإن كثيراً من هذه التوصيات تم تنفيذها.

فهل أمريكا حريصة على الاقتصاد المصري أكثر من المصريين ؟
وهل تهتم مصر باقتصاد أمريكا مثلما يهتم الأمريكيان باقتصاد مصر .
وهل هذا العمل من مهام السفارات؟ أم أنه عودة إلى الاستعمار القديم بصورة أخرى؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تدل على أن الموضوع يدخل في نطاق إدارة الصراع الاقتصادي مع إسرائيل في ظل التحالف القوى بينها وبين أمريكا.

خامساً: كيفية إدارة الصراع الاقتصادي مع إسرائيل: ولكي ننجح في إدارة الصراع الاقتصادي مع إسرائيل ونقلل فرص استفادتها منه فإننا نقترح ما يلي:

أ - تفعيل المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ومن يناصرها وعلى الأخص

الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الشركات المتعددة الجنسية، ودون الالتفات إلى ما يردده البعض بأن ذلك لن يضر أمريكا وإسرائيل وإنما سيضر الدول العربية والإسلامية لأمرين: الأول: أنه حسب ما نشره مكتب المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية فإن ما خسرت إسرائيل ومن يعاونها حتى الآن من المقاطعة الاقتصادية بلغ حوالى ٩٠ مليار دولار، والثانى: كان أول طلب لإسرائيل وأمريكا عند بدء مفاوضات السلام الشاملة عام ١٩٩٣م فى مؤتمر مدريد توقف المقاطعة الاقتصادية وما ذلك إلا لما أحدثته المقاطعة من خسائر لهما فمن المعروف أن الأسواق العربية والشرق أوسطية هى المنفذ الفعال لتسويق السلع الأمريكية والإسرائيلية لأن أوروبا بها اكتفاء ذاتى ودول أفريقيا غير العربية فقيرة ليست لديها طلب كبير على السلع المستوردة ودول جنوب شرق آسيا مكتفية ذاتية وكذا اليابان والصين الأمر الذى لا يبقى معه سوى السوق العربية التى تعتبر المنفذ الرئيسى للسلع المستوردة لزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل خاصة فى دول الخليج وقلة الإنتاج المحلى المنافس. وفى المقابل فإن الإنتاج الأمريكى والإسرائيلى يزيد بكثير عن حاجة سكانها وبالتالي فإنه من الضرورى لهما المبحث عن سوق مناسبة لتصريف إنتاجها سواء بطريق مباشر أو عن طريق بيع تراخيص الإنتاج أو إنشاء فروع لشركاتها فى الخارج، وبالنظر إلى موازين المدفوعات للدول العربية نجد أن الكثير منها خاصة فى الميزان التجارى تحقق عجزاً ويمثل فى نفس الوقت فائضاً أو ميزة لاقتصاديات الدول المصدرة إليها، وبالتالي لن تزيد المقاطعة من الضرر الواقع على الاقتصاديات العربية كما يدعى البعض، وحتى لو حدث ضرر فإن الله سبحانه وتعالى بوعد الحق يهون علينا ذلك بقوله تعالى ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ (آل عمران: ١١١) ويعوضنا خيراً منه لقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (التوبة: ٢٨).

ولتفعيل المقاطعة الاقتصادية كإحدى آليات إدارة الصراع الاقتصادى مع إسرائيل فإنه يجب أن تتبع الإجراءات التالية:

١- تفعيل دور مكتب المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية والذى أنشئ عام ١٩٥٤ بعد ما توقف عمله عام ١٩٩٣م بحجة تهيئة الأجواء لمفاوضات السلام التى لم يحقق العرب منها شيئاً.

٢ - أن تكون المقاطعة شعبية من خلال توعية الشعوب بأهمية المقاطعة لكسب المعركة مع إسرائيل.

٣ - أن تتولى المنظمات غير الحكومية إدارة عملية المقاطعة بعدما ثبت عجز الحكومات عن تنفيذ المقاطعة استجابة لقرارات القمة العربية السابق الإشارة إليها.

٤- ولتفعيل أكثر للمقاطعة يمكن أن تنشأ منظمة غير حكومية إقليمية لإدارة المقاطعة الاقتصادية فى جميع جوانبها خاصة بعد ما تبين أن ترك الأمر بدون إدارة مركزية جعل بعض الأشخاص والجهات ينشرون قوائم بالسلع المطلوب مقاطعتها وتبين فيما بعد أن بعض هذه القوائم احتوت على سلع محلية واقترحت بديلاً عنها سلع أمريكية منتجة عن طريق وكالات مصانعها فى البلاد العربية، ودخل الأمر بذلك فى نطاق التنافس غير الشريف بين الشركات المنتجة، ويمكن الاستفادة من خبرات ومعلومات مكتب المقاطعة بجامعة الدول العربية فى أعمال هذه المنظمة.

٥ - إذا كانت أمريكا قد استطاعت بالمكر والحيل إخراج سلاح البترول الذى يمثل المنتج الأول للبلاد العربية من المعركة مع إسرائيل، فإن الأمر مازال متاحاً من جوانب أخرى مثل إضراب عمال الشحن والتفريغ للبترول عدة أيام.

٦ - ويبقى دور هام للمنظمات المهنية خاصة التجارية منها مثل

الغرف التجارية لإلزام أعضائها بعدم التعامل اقتصادياً مع إسرائيل ومن يقف وراءها مثل بعض الشركات الأمريكية والدولية.

٧ - على أجهزة الإعلام أن تفسح مجالاً لنشر الأفكار والآراء التى تكشف أهمية المقاطعة وحث المواطنين على ممارسة المقاطعة بشكل واسع.

ب - تفعيل دور المؤسسات التكاملية فى العالم العربى، فمن المعروف أن العالم العربى كان أسبق من غيره فى إنشاء تكتلات اقتصادية مثل السوق العربية المشتركة ومنظمة المؤتمر الإسلامى وأنشئت مؤسسات تكاملية عديدة فى إطار ذلك ولكنها للأسف لم يظهر لها دور على المستوى العملى، وأهمية هذه التكتلات فى إدارة الصراع الاقتصادى مع إسرائيل يظهر فى وجود قوة تفاوضية للعرب والمسلمين فى مواجهة ما تصدره المنظمات الدولية من قرارات خاصة بعد ما ثبت تحيز هذه المنظمات الواضح ضد مصالح الدول النامية والعمل لصالح الدول المتقدمة وخير شاهد على ذلك قرارات الأمم المتحدة التى بدأتها بإقرار إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٧ على أرض فلسطين، ثم القرارات التالية لذلك فى كل المعارك التى خاضتها العرب مع إسرائيل والتى إن كانت لصالح العرب لم تنفذ أو تعترض أمريكا عليها باستعمالها حق الفيتو، وإن كانت لصالح إسرائيل تنفذ فوراً.

كما أن قرارات منظمة التجارة الدولية فى ظل اتفاقيات الجات تعمل على توسيع الفجوات الاقتصادية بين أمريكا والدول المتقدمة الـ ٣٥ وبين دول العالم النامى والتى تمثل الدول العربية والإسلامية فى أغلبها، وذلك لأن الدول العربية والإسلامية تتعامل منفردة مع هذه المنظمات ولو كانت تتطوى تحت تكتل اقتصادى لإمكانها امتلاك قوة تفاوضية تجعل قرارات هذه

ج- تعتمد إسرائيل وبدعم مباشر كبير من أمريكا على الثورة والتكنولوجيا سواء في عمليات الإنتاج أو في المنتجات استطاعت من خلاله وعدد سكانها حوالي ٦,١ مليون نسمة أن تنتج ما قيمته ١١٠ مليار دولار سنوياً وعلى الأخص في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل إنتاج برامج الكمبيوتر، والأمر يتطلب وخاصة بعد صدور اتفاقية حماية الملكية الفكرية العمل بشكل جاد على بناء التكنولوجيا العربية الذاتية حتى تستطيع أن تتجح في إدارة الصراع الاقتصادي مع إسرائيل.

د - العمل وبكل جد على غلق مكاتب التمثيل التجاري الإسرائيلية في بعض البلاد العربية أو على الأقل تجميد نشاطها.

هـ- وقف تدفق السياح بين إسرائيل وبعض الدول العربية

و - التدقيق في استضافة الاجتماعات واللقاءات الدولية بالدول العربية للتأكد من عدم دعوة الإسرائيليين إليها، أو اشتغال موضوعاتها على أفكار لقبول إسرائيل في المنطقة والترويج لها.

ز - العمل تدريجياً على سحب الأرصدة العربية المستثمرة في أمريكا والتي بلغت حوالي ١,٤ تريليون دولار وتوجيهها إلى الاستثمار في البلاد العربية والإسلامية أو في دول أجنبية أخرى لا تؤيد إسرائيل.

ح - نشر الوعي بأهمية إدارة الصراع الاقتصادي مع إسرائيل وفضح المحاولات التي ينشرها البعض لتقليل أهمية هذا الصراع أو الإدعاء بعدم وجوده أو القول زوراً وبهتاناً بأنه يعطل مسيرة السلام ويضر بالعرب ولا يضر بإسرائيل أو أمريكا. فها نحن نرى كل يوم مزيداً من الاعتداءات الوحشية الإسرائيلية على إخواننا الفلسطينيين وديارهم وأموالهم تساندهم في ذلك أمريكا بالمال والسلاح والدعم السياسي، والواجب على العرب والمسلمين رد العدوان لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى

إدارة الصراع الاقتصادي مع إسرائيل

أ.د/ محمد عبد الحليم

ذلك أمريكا بالمال والسلاح والدعم السياسي، والواجب على العرب والمسلمين رد العدوان لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: ١٩٤) فإذا كنا لا نستطيع رد العدوان العسكري، فعلى الأقل نرد العدوان الاقتصادي حماية لاقتصادنا وحفظاً لكرامتنا.

نسأل الله التوفيق والسداد وأن يعز العرب والمسلمين بنصره ، أنه سميع

الدعاء